افتتاحية ديوان القراءات الدبلوماسية (12)

سفير عمرو الجويلى
Amr.Aljowaily@gmail.com

> يأتى الديوان الثانى عشر مختصراً، ربما لاقترانه مع موسم الاجازات الصيفية التى نأمل فى أن تكون فرصة لتجديد القراءات، فهكذا تقليد المجتمعات المعرفية التى يكون الكتاب فيها رفيقاً على سواحل البحور والمحيطات، وجليساً فى القطارات والمطارات، فنادراً ما يفارق مواطنى تلك الدول، حتى لو اختلف ظاهرياً فأصبح فى شكل قارئ الكترونى، أو شاشة هاتف، وربما قريباً فى شكل عدسة نظارة الكترونية.

ورغم اختصار الديوان هذا الإصدار على مقالين، إلا أن موضوعيهما يتسعان لموسعة كاملة، فالأول هو عن دراسة خاصة بالدبلوماسية الأفريقية على مدار قرون بحثاً عن أصولها وعارضاً لتطورها. وتُقدم لنا قراءة الزميل الدكتور مجدى جلال عرضاً ناقداً لما افتقدته الدراسة من تضمين لعوامل مهمة ساهمت تاريخياً ومعاصراً للدبلوماسية منها على سبيل المثال لا الحصر ممارسات الدبلوماسية فى شمال القارة بحقبة التاريخ القديم ومساهمة مصر فى مرحلة الاستقلال على حد سواء. وذلك أمرٌ نراه متكرراً فى الدراسات التى لا تنظر إلى تاريخ القارة كوحدة جغرافية تاريخية سياسية متكاملة، بل تقسمه عادة إلى شمال الصحراء وجنوبها. ودون الخوض الإضافى فى ذلك العوار الذى يشيب العديد من الدراسات، فخلاصتنا هى الأهمية المتزايدة للدبلوماسية الأفريقية على الصعيد متعدد الأطراف، فمن ناحية تشكل الدول الأفريقية حوالى ثلث عضوية الأمم المتحدة، إضافة إلى كونها المجموعة الانتخابية الوحيدة من ضمن الخمس المقررة فى تلك المنظمة التى لديها مواقف سياساتية موحدة يستند العديد منها إلى قرارات متخصصة على أعلى مستوى سياسى، وهو قمم الاتحاد الأفريقى. وذلك يجعل من الدبلوماسية الأفريقية القارية أمميا نموذجاً فريداً يتصاعد نجمه، ويتزايد الاهتمام به دولياً، بما يفرض أهمية التعامل معه من هذا المنطلق، الذى يربط ما بين التنسيق القارى وتشكيل النظام الدولى. وتعتبر المشاركة الأخيرة للاتحاد الأفريقى كعضو كامل فى مجموعة الـ ٢٠ أحدث دليل على ذلك، بل وربما يعتبرها البعض سابقة لما قد يكون عليه الحال فى منتديات دولية أخرى فى حالة تعديل هياكلها فعلياً أو قانونياً.أما المقال الثانى للزميل الو

زير المفوض د. عبد الحميد الرفاعى، وهو مشكوراً المساهم الدائم فى الديوان، فيعرض لنا فيه لرسالته فى الماجستير المعنية بمعاهدة حظر الانتشار النووى، فيتطرق بذلك إلى أحد الأركان الأساسية لمنظومة الأمن الدولية، باعتبار الصفقة الكبرى التى جرت فى نهاية الستينات فكانت أركانها القبول بحظر انتشار الأسلحة النووية، مقابل التزام الحائزين الخمسة عليها فى ذلك الوقت بنزع سلاحهم النووى جبناً إلى جنب مع صيانة الحق غير القابل للتصرف فى الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ومع مرور الوقت، يتضح أن جانباً من تلك الدول أوفى، كعادته، بالتزاماته، بينما أخل الجانب الآخر، كعادته أيضاً، بتعهده. فلم تزل الأسلحة النووية بأيد الدول الخمس، بل تستمر فى تحديث ترساناتها النووية، بينما يسعى بعضها إلى تقويض الاستخدامات السلمية للدول غير الحائزة، أضف إلى ذلك فشل المعاهدة فى تحقيق عالمية عضويتها نتيجة تطوير أربعة دول غير أطراف لأسلحة نووية. ومن هنا كان الموقف المستمر المطالب بإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل فى منطقة الشرق الأوسط، باعتباره الضمان الوحيد للأمن الإقليمى الحقيقى. لكن تستمر المراوغات للتنصل من تنفيذ المقرر الذى بناءً عليه كان التمديد اللانهائى لاتفاقية حظر الانتشار، وهو ما يقابله حالياً جهود تحقيق تنفيذه ليس فقط من خلال مؤتمرات المراجعة للاتفاقية لكن أيضاً من خلال ولاية واختصاص الجمعية العامة للأمم المتحدة. وهى جهود تتطلب أن تستثمر جميع دول المنطقة ما لديها من «رأس مال» دبلوماسى حكومى لكن أيضاً أكاديمى مجتمعى للدفع به قدماً، فى محاولة لموازنة جهود مقابلة تأمل فى أن يصبح الوضع الراهن هو الأمر الواقع ليس فقط حاضراً بل مستقبلاً.

ما زالت الدعوة لتلقى إسهاماتكم من خلال عروض للكتب والدراسات المتعلقة بالدبلوماسية بمراسلة محرر الديوان على البريد الإلكترونى Aljowaily.Amr@gmail.com، حتى يكون هذا الديوان المختصر استثناءً لا قاعدة!

الدبلوماسية الأفريقية

قراءة للدكتور مجدى جلال

تتناول هذه الدراسة للكاتبين Konstantinos Magliveras و Asteris Huliaras «الدبلوماسية الأفريقية» من خلال أربعة محاور، وتعتبر فى مجملها دراسة وصفية تحليلية. وبتناول هذه المحاور يمكن أن نخلص إلى ما يلى:

الدبلوماسية فى أفريقيا: منذ عصور ما قبل الاستعمار إلى ما بعد الاستعمار

تعرض الدراسة الدبلوماسية الأفريقية وتطوراتها فى العديد من الولايات الأفريقية بدءاً من القرن السادس عشر. وفى هذا الوقت كان يطلق على الكيانات القائمة: إمارة، سلطنة، مملكة، امبراطورية. حيث ترسخ مفهوم وممارسة «الدولة الحديثة» مع توقيع معاهدة وستفاليا فى أوروبا عام 1648، أى منتصف القرن السابع عشر.

وتوضحت أن الممارسات الدبلوماسية الأفريقية كانت متطورة آنذاك، وهذا صحيح. إلاّ أن تاريخ العلاقات الأفريقية يرجع لأقدم من ذلك بكثير. كما أشارت إلى أن العلاقات الدبلوماسية استندت إلى العرف، وربطت الولايات فى شرق وغرب وشمال القارة، وظهر ذلك جلياً فى التعاون التجارى بين الأفارقة، وتسوية النزاعات، وإيفاد كبار الشخصيات... ألخ. بينما أغفلت تطورها فى شمال أفريقيا بين مصر وجيرانها، وأكدت على أن العلاقات الدبلوماسية قد نظمت الاتصالات الخارجية مع العالم العربى، الإمبراطورية العثمانية، وأوروبا.

وتذكر الدراسة أن أفريقيا لم تعرف السلام بالضرورة قبل الاستعمار، وهذه مغالطة تاريخية، فقد عاشت الكيانات التى كانت موجودة قبل الاستعمار فى سلام، مثل ممالك: الكونغو، صنغاى، كانم -بورنو، اليوروبا، سكوتو، وإمبراطوريات: غانا، ومالى التى حملت مشاعل النور للإنسانية فى مدينة تمبكتو بغرب أفريقيا.

وتؤكد أن الاستعمار الأوروبى للقارة كان بداية لتقسيم أفريقيا (مؤتمر برلين 1884 1885-). فقد قطع الاستعمار أوصال القارة بما أثر سلباً على تطورها الحضارى. وتجدر الإشارة إلى أن الثورة الصناعية، والتقدم الاقتصادى، وما تبعه من تحول ديمقراطى واستقرار سياسى فى أوروبا جاء إلى حد ما على حساب احتلال أفريقيا والاستيلاء على ثرواتها.

كما توضح الدراسة أن عصر دبلوماسية الدولة الأفريقية الحديثة لم يبدأ إلاّ بعدما حصلت غالبية دول القارة على استقلالها -فى ستينيات القرن العشرين -، وإستثنى من ذلك دور الدبلوماسية الإثيوبية فى عصبة الأمم فى التنديد بفظائع إيطاليا أثناء الحرب العالمية الثانية، حيث أضحت إثيوبيا من وجهة نظر الشتات الأفريقى «مركزاً للحضارة الأفريقية». لكن الدراسة لم تشر إلى دور مصر فى التنديد بالاستعمار بعد إنضمامها إلى عصبة الأمم عام 1937.

كما تشيرت الدراسة إلى أن الدبلوماسية التى اتبعتها أغلب الدول الأفريقية كان لها هدفين: الأول ضمان بقاء الدولة، والثانى حماية النظم الحاكمة فى كل دولة وتأمين السلامة الإقليمية. وأن أهم المشاكل الدبلوماسية التى واجهتها الدول الافريقية عشية الاستقلال هى عشوائية الحدود الأفريقية الموروثة عن الاستعمار. إلاّ أن منظمة الوحدة الأفريقية والتى تأسست عام 1963 قد أنهت هذا الجدل، حيث نصت فى مبادئها وأكدت فى قراراتها على «احترام الحدود القائمة عند الاستقلال»، وعلى «عدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأخرى». وقد تمتعت الدول الافريقية بإستقرار نسبى حتى منتصف الثمانينيات من القرن الماضى.

الانحياز واللانحياز: أفريقيا أثناء الحرب الباردة

وفقاً للدراسة لم يكن لدى الدول الأفريقية مبرر حقيقي للإنحياز لأحد المعسكرين الشرقي أو الغربي، بل كان عليها الاختيار ما بين الإنحياز من عدمه، مثل تنزانيا التي اختار زعيمها نيريرى عدم الانحياز لأى منهما. وللأسف لم تذكر الدراسة مصر وزعيمها جمال عبدالناصر أحد مؤسسى حركة عدم الانحياز. وتشير إلى أن الأيديولوجيا لعبت دوراً حاسماً، فقد أدانت الدبلوماسية الأفريقية فى كثير من الأحيان تجارة العبيد الأفارقة، وجرائم القوى الاستعمارية، ونهب الموارد الأفريقية. كما أكدت أن غالبية الدول الافريقية قد عانت وقت الاستقلال من الندرة الاقتصادية مما جعلها تعتمد بشكل كبير على الدعم الأجنبى، وهو ما أثر بالطبع فى علاقاتها الدبلوماسية. وقد لجأ الكثير من القادة الافارقة إلى الميل لأحد القوتين العظميين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى، أو لتقوية علاقاتهم مع المستعمر السابق خاصة فرنسا، أى بشكل ما استمرار التبعية.

وتوضح الدراسة أنه مع التنافس بين القوى العظمى على أفريقيا ودولها، استطاعت الكثير من الدول الأفريقية الاحتفاظ بهامش من المناورة السياسية. فبينما انحازت إثيوبيا إبان فترة حكم هيلاسلاسى للمعسكر الغربى تعاونت أيضاً مع المعسكر الشرقى لخدمة مصالحها. وبالرغم من ميل نظام ماثيو كريكو فى بنين إلى الاتحاد السوفيتى، إلاّ أن المساعدات الفرنسية لم تنقطع عنه. وكذلك، وازنت الكونغو «برازافيل» ما بين اعتناق النظام الحاكم للإيديولوجية الشيوعية آنذاك، والتعاون الاقتصادى مع فرنسا أكبر داعم اقتصادى لها.

كما تشير الدراسة إلى أن ظهور وتنامى الجماعات المسلحة المرتزقة، حركات التمرد، وأمراء الحرب قد أثر بالسلب على ميل الدول الافريقية فى علاقاتها الدبلوماسية لأى من المعسكرين بحثاً عن الدعم العسكرى للقضاء على هذه الحركات. وقد أطلق الكاتبان على العلاقات التى قامت بها الجماعات المسلحة المتمردة مع الدول والأطراف الأخرى مصطلح «دبلوماسية التمرد».

أفريقيا الصاعدة: الصين، التنمية الاقتصادية ودور الجهات غير الحكومية الفاعلة

بعد انتهاء الحرب الباردة تراجع الاهتمام الدولى بأفريقيا نسبياً، إلاّ أنه عاد وزاد مرة أخرى مع بداية القرن الحادى والعشرين. ويعتبر تزايد الاهتمام الصينى بالقارة العامل الأكثر أهمية فى العلاقات الدبلوماسية الأفريقية آنذاك. فقد نمت العلاقات الصينية/الأفريقية بوضوح، ولم تعد الصين الشريك التجارى الأكثر أهمية لأفريقيا فحسب، بل أصبحت أكبر مانح ومستثمر فى دولها، وبدون أى مشروطية سياسية أو اقتصادية.

وتشير الدراسة إلى أنه على عكس الصين، فرضت مؤسسات التمويل الدولية والدول الغربية على الدول الأفريقية المشروطية السياسية (التحول الديمقراطى على النمط الغربى)، والاقتصادية (اتباع السياسات الاقتصادية الليبرالية) مقابل مساعدتها للخروج من أزماتها المختلفة، مما أثر بالسلب على قوتها الدبلوماسية. كما تؤكد الدراسة أن أجندة «الحكم الرشيد» تكمل الدبلوماسية الأفريقية ولا تعارضها، وأنها أعطت زخماً جديداً للعلاقات الدبلوماسية الأفريقية. وأشارت إلى أن الاهتمامات الأفريقية قد تطورت من الدبلوماسية السياسية والأمنية إلى الدبلوماسية الاقتصادية.

ولم تتناول الدراسة مشكلة الاندماج الوطنى فى أفريقيا وتأثيرها

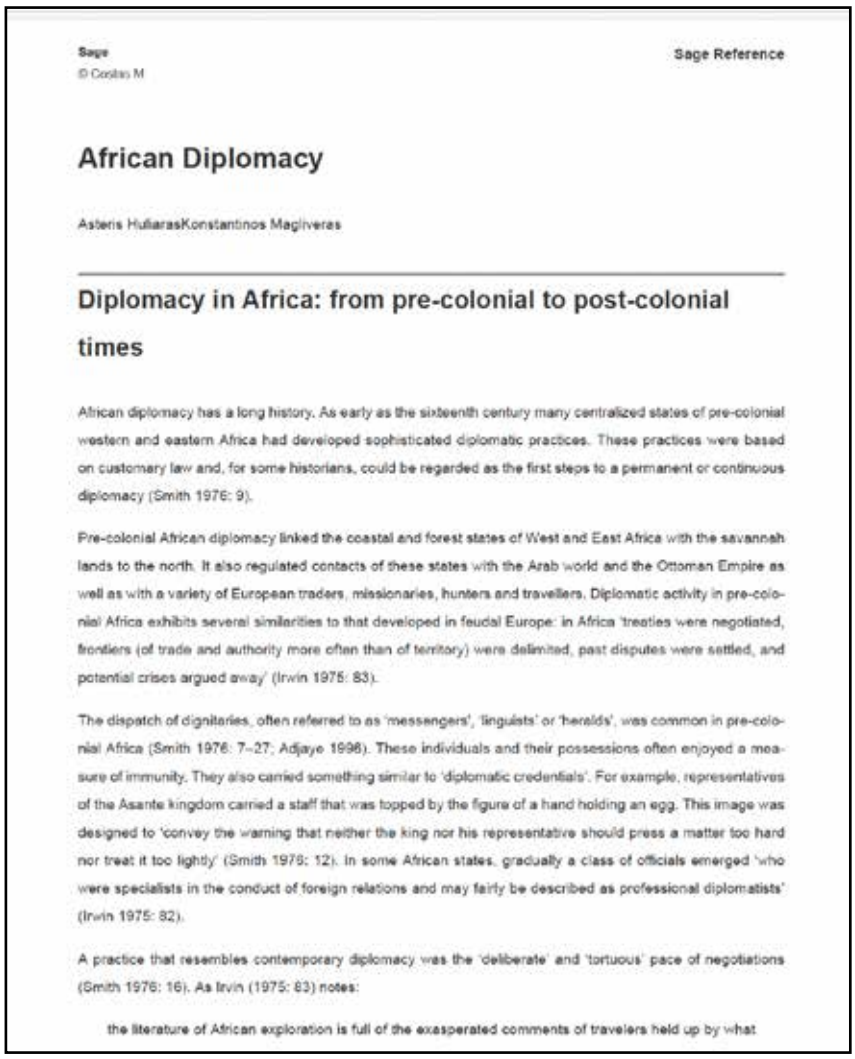

Sage
© Costas M

Sage Reference

African Diplomacy

Asteris HuliarasKonstantinos Magliveras

Diplomacy in Africa: from pre-colonial to post-colonial times

African diplomacy has a long history. As early as the sixteenth century many centralized states of pre-colonial western and eastern Africa had developed sophisticated diplomatic practices. These practices were based on customary law and, for some historians, could be regarded as the first steps to a permanent or continuous diplomacy (Smith 1976: 9).

Pre-colonial African diplomacy linked the coastal and forest states of West and East Africa with the savannah lands to the north. It also regulated contacts of these states with the Arab world and the Ottoman Empire as well as with a variety of European traders, missionaries, hunters and travellers. Diplomatic activity in pre-colonial Africa exhibits several similarities to that developed in feudal Europe: in Africa 'treaties were negotiated, frontiers (of trade and authority more often than of territory) were delimited, past disputes were settled, and potential crises argued away' (Irwin 1975: 83).

The dispatch of dignitaries, often referred to as 'messengers', 'linguists' or 'heralds', was common in pre-colonial Africa (Smith 1976: 7–27; Adjaye 1996). These individuals and their possessions often enjoyed a measure of immunity. They also carried something similar to 'diplomatic credentials'. For example, representatives of the Asante kingdom carried a staff that was topped by the figure of a hand holding an egg. This image was designed to 'convey the warning that neither the king nor his representative should press a matter too hard nor treat it too lightly' (Smith 1976: 12). In some African states, gradually a class of officials emerged 'who were specialists in the conduct of foreign relations and may fairly be described as professional diplomatists' (Irwin 1975: 82).

A practice that resembles contemporary diplomacy was the 'deliberate' and 'tortuous' pace of negotiations (Smith 1976: 16). As Irvin (1975: 83) notes:

the literature of African exploration is full of the exasperated comments of travelers held up by what

السلبى على قوة وفعالية الدبلوماسية الأفريقية، وتعتبر أهم مشكلة تهدد بقاء الدولة فى أفريقيا، حيث يوجد داخل الدولة الواحدة فى غالبية الدول الأفريقية العديد من الجماعات الإثنية المتنافسة والمتصارعة أحياناً فيما بينها على السلطة والثروة.

تعزيز تعددية الأطراف: من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي

دعمت منظمة الوحدة الأفريقية حركات التحرر الأفريقية، وناهضت الفصل العنصرى فى جنوب أفريقيا. كما تعاونت الدول الأفريقية مع منظمة عدم الانحياز، والدول العربية (القمة العربية/الأفريقية الأولى عام 1977 بالقاهرة، ودور الدبلوماسية المصرية على المستوى العربى والأفريقى).

ومع بداية القرن العشرين كان لزاماً وجود إطار جديد قادر على التعامل مع القضايا الأفريقية المختلفة، فتم تأسيس الاتحاد الأفريقى عام 2002، حيث أكد الاتحاد على أهمية الدبلوماسية الأفريقية فى المحافل الدولية، خاصة من خلال الأمم المتحدة، فأفريقيا تشكل أكبر كتلة تصويتية فيها (54 دولة، نحو ربع أعضاء الجمعية العامة)، وكذلك فى منظمة التجارة العالمية.

تأخذ الدراسة على الاتحاد الأفريقى الإفراط فى الحديث عن ضرورة التعاون مع «الشركاء الدوليين»، إلاّ أنها تؤكد أن هذا التعاون يعد مؤشراً على القدرات الدبلوماسية المتقدمة للأفارقة. وأشارت إلى أنه فى السنوات الأخيرة (قبل عام 2016) قد تمت تغطية أكثر من نصف الميزانية السنوية للاتحاد من قبل «الشركاء الدوليين»، وهو أمر غير مقبول ويشكل معضلة وتحدى أمام الدبلوماسية الأفريقية. فالشركاء الدوليون ليس من مصلحتهم تعزيز وتقوية الدبلوماسية الأفريقية حتى تكون نداً لهم، وإنما يريدون دائماً أن تقوم أفريقيا بدور التابع.

كما أحدث الاتحاد الأفريقى تغييراً جذرياً فى النهج الدبلوماسى الأفريقى، حيث نصت المادة 4 (ح) من القانون التأسيسى على «حق الاتحاد فى التدخل فى أية دولة عضو فى أعقاب مقرر صادر عن الجمعية (القمة) فيما يتعلق بظروف خطيرة هي: جرائم الحرب، الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية»، والمادة 4 (ى) على «حق أى دولة عضو فى طلب تدخل الاتحاد بغية استعادة السَّلم والأمن»؛ فضلاً عن انشاء الاتحاد مجلس السلم والأمن الأفريقى وتفعيله عام 2004 كجزء من عملية إنشاء هيكل السلم والأمن الأفريقى (APSA) بما يتضمنه من هيئة الحكماء، القوة الأفريقية الجاهزة...ألخ، وذلك من أجل منع وإدارة وتسوية الصراعات بالتعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية فى القارة (RECs)، وآلياتها الأمنية.

وتشيد الدراسة بنجاح الاتحاد فى تحديد المرشحين الذين يحصلون على دعم جماعى منه ليتم انتخابهم فى أجهزة المؤسسات الدولية المختلفة، وبجهود الدبلوماسية الأفريقية فى مسألة إصلاح الأمم المتحدة بما فى ذلك مجلس الأمن. كما حث الاتحاد عام 2015 المفاوضين الأفارقة فى مداولات تغير المناخ على الحفاظ على وحدتهم ومواصلة تمثيل المصالح الأفريقية فى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. واستمر الاتحاد فى دعم القضية الفلسطينية حيث دعا عام 2015 للاعتراف بدولة فلسطين.

وفضلاً عن ذلك يقوم الاتحاد بمواءمة وتنسيق أنشطة الجماعات الاقتصادية الإقليمية لضمان الاتساق مع أهدافه ومبادئه، والتعاون معها لتعزيز الدبلوماسية الافريقية. وظهر ذلك جلياً فى صياغة أجندة 2063، والتى تؤكد على حاجة الدول الأعضاء إلى تنسيق سياساتها بشأن العلاقات الدولية، والتحدث بصوت واحد لضمان تحقيق أفضل مكاسب دولياً، وكذلك السعى إلى التكامل الاقتصادى بين دول القارة. إلاّ الدراسة لم تتناول الاتجاهات الحديثة للدبلوماسية مثل «الدبلوماسية الرقمية».

ومن وجهة نظر الكاتبين، فأنه على الرغم من الجهود المبذولة إلاّ أن الدبلوماسية الأفريقية متعددة الأطراف لا تزال ضعيفة إلى حد ما، وأن قدرة الاتحاد على التعبير عن صوت جماعى واحد تعتمد إلى حد كبير على التنسيق بين الدول الكبرى خاصة نيجيريا وجنوب أفريقيا، متناسية دول أخرى مثل مصر.

وأخيراً، فتقديرى أن الدول الأفريقية فى حاجة إلى حدوث تطور علمى، زراعى، وصناعى ينتج عنه تنمية اقتصادية تساعد على تحقيق حد أدنى من الاندماج الوطنى والاستقرار الداخلى، يصاحبه اجراء تحول ديمقراطى أفريقى فعلى نابعاً من الثقافة السياسية الأفريقية لكل دولة على حدة. الأمر الذى يمكن معه تنامى عناصر القوة الداخلية: السياسية، الاقتصادية، العسكرية، الاجتماعية... ألخ. لكل دولة. وهو ما ينعكس فى قوة وفعالية الامكانات الدبلوماسية الأفريقية. فضلاً عن تعزيز التعاون والتكامل الأفريقى/الأفريقى سواء على المستوى: الثنائى، أو الإقليمى (الجماعات الاقتصادية الإقليمية)، أو القارى (الاتحاد الأفريقى). مما يعزز من فرص تقوية وتعزيز الدبلوماسية الأفريقية داخل القارة، وخارجياً من خلال التعامل مع الدول، الأطراف، المؤسسات والمنظمات الدولية المختلفة، وبما يساعد على تحقيق الأهداف والمصالح الأفريقية.

Asteris, Huliaras and Magliveras Konstantinos (2016), "African Diplomacy", in The SAGE Handbook of Diplomacy, (SAGE Publications Ltd Sage,).

إرث معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية مع التركيز على الشرق الأوسط

قراءة للوزير المفوض
د. عبد الحميد هانى الرافعى
elrafieabdelhamied@gmail.com

إن مخاطر انتشار الأسلحة النووية آخذة فى الازدياد نتيجة للصلة التى لا تنفصم بين الطاقة النووية السلمية والأنشطة النووية غير السلمية، بالإضافة إلى التهديدات التى تشكلها الدول التى تمتلك أسلحة نووية بشكل غير قانونى أو تحاول صنعها.

حاول المجتمع الدولى حل مشكلة انتشار الأسلحة النووية، فتم تطوير مفهوم منع الانتشار بشكل أكبر فى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما أصبحت معاهدة عدم الانتشار أداة قانونية دولية رئيسية توفر الرقابة الدولية اللازمة على وفاء الدول بالتزاماتها من أجل منع استخدام الطاقة النووية لأغراض عسكرية مع استمرار التعاون الدولى بين الدول فى استخداماتها السلمية.

وبالإضافة إلى القواعد القانونية الدولية، فهناك معايير اجتماعية أخرى لها تأثير تنظيمى مباشر على علاقات الدول فى مجال منع انتشار الأسلحة النووية، ومع ذلك، لا يمكن إدراج هذه القواعد فى نظام القانون الدولي؛ لأنها لا تتمتع بقوة قانونية ملزمة، أما بالنسبة للقواعد القانونية الوطنية، فهى ليست جزءا من نظام القانون الدولى، لأنها معتمدة على وجه التحديد من قبل الهيئات المعتمدة للدولة ضمن اختصاصها الداخلى وهى سارية فقط على أراضى الدول المعنية. كما لاحظ علماء القانون الدولى، أثناء دراسة النظام الدولى لعدم انتشار الأسلحة النووية، أن جوهر هذا المفهوم هو الحد من عدد البلدان الحائزة للأسلحة النووية. وتنطبق جميع الأحكام المتعلقة بالأسلحة النووية على أى أجهزة متفجرة نووية، بما فى ذلك الأجهزة المتفجرة النووية المخصصة للأغراض السلمية.

ويحدد كاتب الرسالة المكونات التالية لضمان تنفيذ هدف النظام، وتشمل هذه: التزامات الدول النووية بعدم نقل الأسلحة النووية من أى نوع إلى الدول غير الحائزة لها، وعدم تشجيع إنتاجها وحيازتها؛ التزامات الدول غير النووية بعدم حيازة الأسلحة النووية، والسيطرة عليها، وعدم الحصول على هذه الأسلحة بأى شكل من الأشكال، وكذلك عدم إنتاجها؛ التزامات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية باستخدام المواد والتكنولوجيات والمعدات النووية للأغراض السلمية فقط؛ التزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بهدف نزع السلاح النووى.

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨ كإجراء قانونى أساسى للنظام الدولى لعدم انتشار الأسلحة النووية

تهدف المعاهدة إلى تعزيز سلام وأمن الدول، وتقلل من احتمالية نشوب حرب نووية، وتعد أكبر اتفاقية فى مجالها حاليًا، فقد انضمت إليها ١٨٩ دولة، من بينهم خمس دول تمتلك أسلحة نووية معترفٌ بها رسميًا. وبالتالى، تعتبر معاهدة متعددة الأطراف، وتهدف إلى منع انتشار الأسلحة النووية عن طريق امتناع الدول عن تنفيذ أى إجراءاتٍ تُيَسِّرُ حيازة الأسلحة النووية للدول غير الحائزة للأسلحة نووية، وفرض حظر شامل لانتشار الأسلحة النووية، والقضاء على أى ثغرات تُمَكِّنُ أيَّ طرفٍ فى المعاهدة – سواء كانت دولة حائزة للأسلحة نووية أو دولة غير حائزة للأسلحة نووية – أن تُبَدِّلَ محتوى القانون الموضوع فى المعاهدة تحت سياق التفسير للتحايل الفعلى على منع انتشار الأسلحة النووية. كما تعد هذه المعاهدة معاهدة مفتوحة للتوقيع من قبل جميع الدول وتتكون المعاهدة من مقدمة و١١ مادة. وتشرحُ مقدمة المعاهدة أهمية عدم انتشار الأسلحة النووية، وتحتوى على أحكامٍ عامةٍ حول الدوافع التى حَثَّت المشاركينَ فيها على إبرام هذه المعاهدة، وتؤكد فوائد الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

من ناحية أخرى، يمكن القول إن الدول التى قبلت بالتصديق على التزامات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ليس لها الحق فى إجراء أى تجارب للأسلحة النووية على الرغم من أن المعاهدة لم تدخل بعد حيز التنفيذ القانوني؛ لأن هذه الالتزامات بالنسبة لها ملزمة، أما بالنسبة للدول التى وقعت فقط على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ولكنها لم تصدق عليها بعد، ستوقف هذه الدول تطوير أنواعٍ مختلفة من الأسلحة النووية، كما أنه سيَختفى خطر التلوث الإشعاعى تمامًا. ومع ذلك، وعلى الرغم من أهمية هذه المعاهدة، إلا أنها لم تدخل حيز التنفيذ بعد؛ وذلك لأنه وفقًا للمادة ١٤ من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإنه لدخول المعاهدة حيز التنفيذ، من الضرورى تصديق جميع الدول الـ ٤٤ المدرجة فى الملحق رقم ٢ للمعاهدة،

**معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والقانون الدولى العام:

المعاهدة القانونية الدولية الأساسية العامة متعددة الأطراف التى تقيد انتشار الأسلحة النووية وتحظر توسيع دائرة الدول الحائزة للأسلحة النووية هى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الموقعة عام ١٩٦٨ ودخلت حيز التنفيذ فى عام ١٩٧٠، والمشاركون فيها هم تقريبًا جميع دول العالم، وفى بداية مايو ٢٠١٠، كان عدد الدول الأطراف فى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ١٨٩ دولة، ومع ذلك، فإن بلدانًا مثل الهند وباكستان وإسرائيل لا تزال خارج المعاهدة، أضف إلى ذلك كوريا الشمالية التى انسحبت منها.

ومع ذلك، لا يزال بعض الاتجاهات تسمح باستثناءات من القاعدة العامة، خاصة عندما يتعلق الأمر باستعادة أو الحفاظ على السلام الدولى، ويرجع ذلك إلى

حقيقة أن هناك معاهدات ينبغى أن تكون ملزمة بوضوح لجميع الدول، وذلك بسبب الأهمية القصوى لالتزاماتها تجاه السلام والأمن الدوليين، وبناءً على ذلك، فإن عدم الامتثال لمبدأ عدم انتشار الأسلحة النووية من شأنه أن يقوض مبدأ عدم العدوان، ويعيق تنفيذ نزع السلاح وبالتالى يكون مخالفًا لميثاق الأمم المتحدة وبما أن الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة مطلوب منها الوفاء بأمانة بالالتزامات المتعهد عليها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والتصرف وفقًا لمبادئ الميثاق.

وفى عملية التحول إلى المعيار الدولى لعدم انتشار الأسلحة النووية، ظهر عنصران من العناصر المكونة لها؛ يتعلق العنصر الأول بالتزامات الدول النووية بعدم نقل الأسلحة النووية وتقنيات إنتاجها إلى دول لا تمتلكها، والعنصر الثانى يتعلق بالتزامات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالتخلى عن إنتاج الأسلحة النووية. وفيما بعد تم اختزال الفكرة الرئيسية إلى استحالة قيام الدول الحائزة على الأسلحة النووية والدول غير الحائزة على الأسلحة النووية بانتشار الأسلحة النووية بأى شكل من الأشكال سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وهكذا، فإن نصوص قرارات الجمعية العمومية للأمم المتحدة التى تبنتها تباعاً والتى صاغت قاعدة منع انتشار الأسلحة النووية، كانت بمثابة مادة انطلاق لتطوير أحكام المعاهدة فى المستقبل وكنتيجة اكتسبت قاعدة منع انتشار الأسلحة النووية صياغة واضحة ومضمون واضح.

**ترابط وتفاعل معايير معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨ والقاعدة القانونية العرفية المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية

إن الترابط والتفاعل بين المعايير التعاقدية لعدم انتشار الأسلحة النووية والقاعدة القانونية العرفية لعدم انتشار الأسلحة النووية ليس فقط من الناحية النظرية ولكن أيضا من الأهمية العملية الكبيرة؛ لأن أنشطة إنفاذ القانون للهيئات القضائية الدولية والدول تعتمد بشكل مباشر على ذلك، ووفقًا لكاتب الرسالة وبالتالى، يحق لجميع الدول الرد على انتهاكات الالتزامات تجاه الكافة، كما هو الحال فى حالة انتهاك هذه المعايير، تنشأ علاقات المسؤولية القانونية العالمية؛ ليس فقط المتضرر مباشرة، ولكن أيضا أى دولة أخرى لها الحق فى إثارة مسألة مسؤولية الجانى من الناحية القانونية، وهكذا، فإن المعيار القانونى العرفى لعدم انتشار الأسلحة النووية، بالقوة القانونية، تساوى المعايير التعاقدية لعدم انتشار الأسلحة النووية، وبالإضافة إلى ذلك، فإن المعايير القانونية الدولية لعدم انتشار الأسلحة النووية، المكرسة بأشكال مختلفة، لها محتويات متطابقة. وبالتالى، إذا لم تعد المعاهدة صالحة لواحدة أو أكثر من الدول المشاركة، فستظل هذه الدول ملزمة بالالتزام بالامتثال لقاعدة منع انتشار الأسلحة النووية.

***المشاكل القانونية الدولية لتعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط:

اولا :عدم وجود الضمانات الأمنية للبلدان التى تخلت عن حيازة الأسلحة النووية وثانيا: نزع السلاح النووى وتحييد الأراضى المدرجة فى منطقة الشرق الأوسط:. فقد ظلت المشكلات المرتبطة بانتشار الأسلحة النووية وإمكانية استخدامها فى جنوب آسيا والشرق الأوسط وشبه الجزيرة الكورية لسنوات عديدة من بين أكثر المشاكل الدولية إلحاحًا، ويعتبر الشرق الأوسط من أخطر المناطق فى العالم التى تركز على انتشار الأسلحة النووية، ويرجع ذلك إلى حقيقة أن المنطقة لديها واحدة من أربع دول نووية غير معترف بها - إسرائيل، وهى الدولة الوحيدة التى لم تعلن صراحة عن وضعها النووى.

والواقع أن مصير النظام الدولى لعدم انتشار الأسلحة النووية يعتمد بشكل مباشر على حل هذه المشكلات التى تبدو إقليمية، لأنها تقترب من الخط الذى يصبح بعده التهديد الأمنى واضحًا ليس على الصعيد الإقليمى فحسب، بل أيضا على الصعيد العالمى. ويعتبر إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية هو أحد التدابير الرامية إلى تخفيف التوتر الدولى وتعزيز الثقة بين الدول والمساهمة فى تحقيق نزع السلاح العام والكامل.

وتضمن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فى المادة السابعة حق مجموعة من الدول فى إبرام معاهدات إقليمية من أجل ضمان الغياب التام للأسلحة النووية فى الأراضى المعنية، وفى الممارسة الدولية، لا يوجد نموذج وحيد لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، بالنظر إلى أن لكل منطقة خصائصها الخاصة. وأكدت الدراسة أنه نظرًا لاختلاف الظروف المحددة فى مناطق مختلفة من العالم، فعند إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية فى مناطق محددة، ينبغى أن تكون طرق لحل هذه المشكلة مختلفة.

ثالثا: المبادئ الأساسية لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط

إذا أخذنا فى الاعتبار الإصدارات الأولى من فكرة إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط التى ظهرت قبل عدة عقود، فإن حل هذه المشكلة من قبل المجتمع الدولى كان طويلاً للغاية، وقد أعلن فى البداية عن فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط فى الشرق (١٩٧٤) وملحقها بالنص على الإزالة المتزامنة لنوعين آخرين من أسلحة الدمار الشامل فى المنطقة – الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية (١٩٩٠)، ولم يصغ المجتمع الدولى مشروع معاهدة دولية بشأن إنشاء مثل هذه المنطقة العالمية على الرغم من اعتماد الجمعية العمومية للأمم المتحدة قرارات بشأن إنشاء مثل هذه المنطقة الإقليمية الحرة من أسلحة الدمار الشامل.

ومنذ ذلك الوقت، وُجِّهت جهود رجال الدولة والخبراء والمحللين من العديد من الدول المهتمة إلى مناقشة قضيتين أساسيتين فقط: أهمية إنشاء المنطقة والمبادئ الأساسية لها. ومع ذلك، استمر تبادل الآراء جنباً إلى جنب مع وجود خلافات جوهرية بين الدول العربية التى تؤيد إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط وبين إسرائيل، إذ تعتبر الدول العربية أن إعداد واعتماد معاهدة دولية حول هذه المنطقة ضرورى للأمن الإقليمى، فإن تل أبيب تضع فى المقام الأول قضية تحسين العلاقات المتبادلة ودعم الأمن فى المنطقة كخطوة أولى تؤدى إلى تحولها إلى منطقة خالية من الأنواع التقليدية الثلاثة لأسلحة الدمار الشامل.

ومن ضمن الأفكار المطروحة مشروع معاهدة دولية مكتملة الأركان قد يمتد نطاقها إلى ١٨ دولة بشرط أن تكون الدول المعنية مستعدة تمامًا للوصول إلى الهدف المحدد بضمان تعاقدى بعدم استخدام أى طرف لأسلحة الدمار الشامل فيها.

الرافعي، عبدالحميد هاني (٢٠٢٠) «تقييم إرث معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية مع التركيز على الشرق الأوسط " رسالة الماجستير قسم القانون الدولي بجامعة (الفارابي) كازاخستان الوطنية، كلية العلاقات الدولية

***دبلوم المفاوضات الدولية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ماجستير العلاقات الدولية من جامعة Alliant الأمريكية، ماجستير القانون الدولي من جامعة الفارابي KAZU ، دكتوراه العلوم السياسية من معهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية.**

تمت مناقشة الرسالة عام 2020. الرسالة منشورة بنصها الأصلي باللغة الإنجليزية في الشبكة الدولية للعلوم الاجتماعيةssrn.com

الدبلوماسي

السنة التاسعة والعشرون - العدد 324
يوليو 2024 الثمن 10 جنيهات

مصر
حضارة عريقة.. مستقبل مشرق

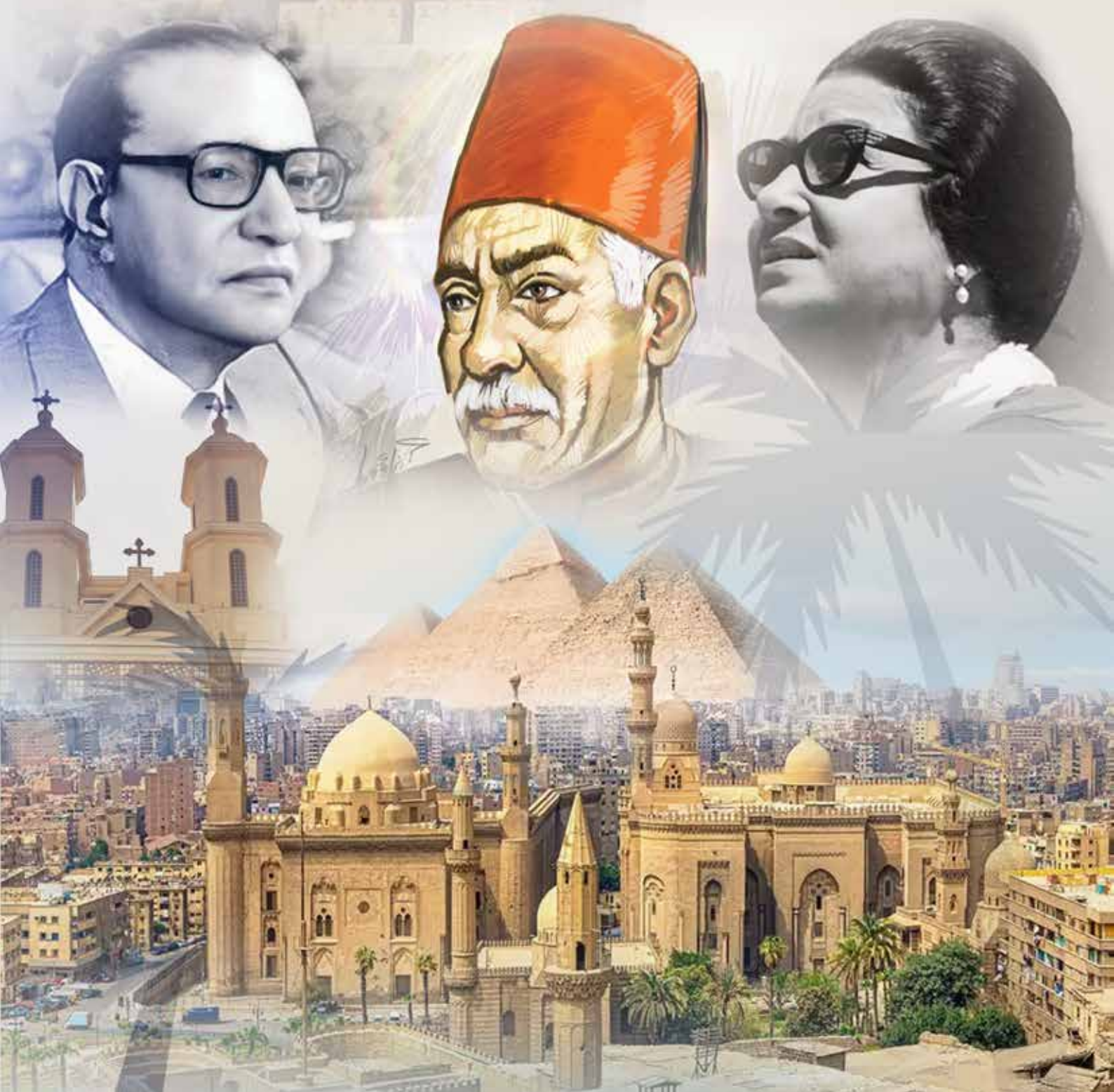

فهرست

نص كلمة الرئيس عبدالفتاح السيسى بمناسبة الذكرى الحادية عشرة لثورة الثلاثين من يونيو 4

روسيا الإتحادية.. كوريا الشمالية:تحالف جديد..قديم .... السفير رضا الطايفى 6

الحقيبة الدبلوماسية 10

نشاط المجلس المصري للشئون الخارجية..... 20

حكومة جديدة ورثت ثورة يونيه وليدة ثورة يوليه .... سفير جمال الدين البيومى 22

الاعتراف بالدولة الفلسطينية ..... سفير د. عزت سعد 28

فى سيادة الدولة القومية، وتحولات القانون الدولى .... د. علاء عبد الهادي 32

ذكريات صيف ساخن جدا فى تركيا ...سفير د. عبد الرحمن صلاح 36

التغيير بالديمقراطية فى جنوب أفريقيا.... سفير رخا أحمد حسن 42

الأمن النووى على المستوى الدولى .....سفير د. سامح أبو العينين 44

أولوية إيقاف الإجرام البشع ضد الانسانية فى غزة..... سفير علاء الدين عبد العليم 46

الغرب والديمقراطية بين محمد مصدق وجمال عبد الناصر....سفير د. وليد محمود عبد الناصر 48

شخصية مصر - دراسة فى عبقرية الزمان ..... سفير محمد عبدالمنعم الشاذلى 54

موقف مصر من القضية الفلسطينية والحرب فى غزة .....سفير عزت البحيرى 55

من سيحكم الولايات المتحدة الأمريكية ..... ميساء جيوسي 58

كيفية إستفادة الدولة المصرية فى الوضع البيئى العالمى الحالى .....د. منال متولى 60

ممارسات النظام الدولى الجديد و انعكاساتها على واقع الدولة فى أفريقيا ...دكتور يوسف حسن 67

قراءة رابطة زوجات الدبلوماسيين المصريين .. تقدمها نادية الريس 68

افتتاحية ديوان القراءات الدبلوماسية (12).. سفير عمرو الجويلى 70

الدبلوماسية الأفريقية .....قراءة للدكتور مجدى جلال 71

إرث معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية مع التركيز على الشرق الأوسط.....قراءة للوزير المفوض د.عبد الحميد هانى الرافعى 74

الدبلوماسى الرقمى ..... د .علاء مبروك 76

المعهد الدبلوماسى .. الحلقة الثانية ..... سفير يوسف زادة 78

المعالجة الشاملة للإقتصاديات المتعددة للبيئة بمنظور متكامل فى مصر.....سفيرة د.عبير بسيونى 86

تركيا.. وسؤال الهوية ..... عيسى بيومى 90

الجزء الأول من الدراسة : اولا:الأساس القانونى للعلاقات القنصلية.. الوزير المفوض د. عبد الحميد هانى الرافعى 96

الدبلوماسية الرياضية العالمية ..... زهير عمار 98

الفـــــن ..... سفير أشرف عقل 101

ألماسونية .. أباطيل .. أكاذيب ..... عادل عبدالصمد 104

معاهدة الدفاع العربى المشترك و التعاون الإقتصادي و الإجتماعى بين الدول العربية: النشأة والمعوقات..... فؤاد الصباغ 107

الموقف الكويتى من الحروب المصرية الإسرائيلية (1956_1973م)..... د. فهد فرج آل هتيل الدوسرى 112

فنون تشكيلية ..... سفير فخرى عثمان 114

الدبلوماسى

مجلة شهرية منوعة
تصدر منذ مارس 1992 عن
النادى الدبلوماسى المصرى

أسسها
السفير مصطفى العيسوى

رئيس مجلس إدارة النادى الدبلوماسى
سفير حسين السحرتي

رئيس التحرير
سفير رضا الطايفى

مستشار التحرير
عادل عبد الصمد

المستشار الفنى
جمال عبد النبى

سكرتير تحرير تنفيذى
شادى غالى

أسرة تحرير العدد
سفير أشرف عقل
سفير د. سامح أبو العينين
سفير عمرو الجويلى
مستشار أحمد أبو المجد

توجه المراسلات إلى
رئيس تحرير مجلة «الدبلوماسى»:
مبنى وزارة الخارجية المصرية
ماسبيرو الدور 28 - غرفة 2820
تليفاكس +202 27735457

diplomatmagazine92@gmail.com

/diplomat.magazine.egypt

جميع الآراء الواردة بالمقالات تعبر عن أصحابها
دون أدنى مسئولية على المجلة، والخرائط المنشورة
توضيحية إلا إذا ذكر غير ذلك